مبادرة النجيفي تدخل مرحلة التسقيط السياسي .. والعراقية: من يرفضها باطل

مراقبون: بصمات الولايات المتحدة واضحة ورئيس البرلمان ينفّذ ما تريده واشنطن

جولة جديدة للصراع على العراق تخلق جبهة سعودية تركية في مواجهة طهران

□ بغداد/ إياس حسام الساموك

دافع قيادي رفيع المستوى في ائتلاف العراقية، عن مبادرة رئيس البرلمان أسامة النجيفي التي يسعى من خلالها إلى جمع رؤساء السلطة التشريعية للسعودية وتركيا وإيران على طاولة حوار في بغداد، فيما لم يتفق ائتلاف دولة القانون على موقف موحد تجاه خطوات النجيفي، بيد أن متخصصين في الشأن السياسي شددوا على وجود أيادٍ أميركية وراء هذه المبادرة، متوقعين صعوبة إيجادِ حلول من خلالها وان واشنطن ستسعى وبجميع الأوراق التي تمتلكها للضغط لإيقاف التدخل الإيراني ما بعد الانسحاب.

رئيس كتلة (حل) البرلمانية، عضو الوفد المفاوض لائتلاف العراقية احمد المساري، وجه انتقادات شديدة للأطراف التي تسعى للتقليل من أهمية مبادرة النجيفي، في إشارة منه إلى ائتلاف دولة القانون، متهما إياه بأنه لا يريد استقرار المنطقة وتفعيل الحوار.

وعلى العكس من المخاوف التي أبداها النائب عن الكتلة ذاتها، محمد الكربولي والذي وصفها بـ "سلاح ذي حدين" وإذا ما فشلت فأنها ستعزز الانقسام في المحيط الإقليمي، ظهر المساري في تصريح لـ"المدى"، أمس متفاءل بها وتساءل "لماذا لا تدعم الأطراف موقف رئيس البرلمان في هذا الخصوص، أليست خطوته تعتبر عودة لتأثير بغداد على المحيط الإقليمي ولاسيما في تهدئة الأجواء المشحونة بين طهران والرياض على خلفية قضية محاولة اغتيال السفير السعودي في واشنطن والتي وجهت أصابع الاتهام فيها إلى إيران".

وحاول المساري الرد على جميع الاعتراضات التي وضعت من قبل ائتلاف دولة القانون والتي كان أحدها عبر النائب خالد الأسدي، والذي رأى أمس الاول أنه "كان من الأجدى بالنجيفي عرض مبادرته على العراقيين قبل التوجه بها للجوار"، رئيس كتلة (حل) النيابية أعرب عن امتعاضه من هذا القول، وشدد على أن "النجيفي رئيس أعلى سلطة في العراق، بل هو فوق نوري المالكي وبالتالي فله أن يفعل ما يشاء في سبيل الحفاظ على امن المنطقة ويجب على الشركاء الالتفاف حوله ومساندته من اجل حل المشاكل المستعصية في المنطقة ومن يرى عكس ذلك فهو مع استمرار التشنج والخلافات".

وفيما يتعلق بعدم قناعة دولة القانون والتي نقلها علي الشلاه بموافقة الجانب السعودي على مبادرة رئيس البرلمان، رد المساري "لا أريد الخوض في هكذا سجالات، ولكنني أود الإشارة إلى مسألة غاية في الأهمية، ان النجيفي طرح ما يريد، وللأطراف الإقليمية التي تريد الخير لها ولجيرانها الموافقة عليها بما في ذلك السعودية وإيران وتركيا وعلى بغداد التعامل معها باعتبارها واقع حال واللجوء إلى الحوار من اجل كسر الجمود السياسي".

من جانبه كسر القيادي في دولة القانون عبد الهادي الحساني، من حدة التصريحات لنواب ائتلافه، واعتبرها تعبيرا عن وجهات نظر شخصية، مؤكدا وقوف دولة القانون مع أية مبادرة مبنية على المصلحة العامة.

وأضاف الحساني في تصريح لـ"المدى"، أمس "ما أدلى به نوابنا لا يعد انتقادا إنما وجهات نظر مختلفة تحمل أبعادا معينة ونحن نرحب بإرجاع العلاقات مع جميع دول الجوار"، إلا انه حمل على الرياض أنها لا تريد علاقة تمثل الواقع العربي الإسلامي مع العراق، داعيا اياها إلى طرق الأبواب من اجل ترطيب الأجواء والنظر الى المصالح المشتركة من خلال تفعيل العلاقات السياسية والتجارية".

ومن وجهة نظر القيادي في دولة القانون، فأن المشاكل التي تواجه المنطقة اغلبها مفتعل وان التوجه الأصلح يكون من خلال عدم التدخل في الشؤون الداخلية وتكوين اتحاد مشترك كما حصل في أوربا، وان نجاح النجيفي يعد خطوة ايجابية لجميع دول المنطقة".

من جانب آخر يرى مراقبون في مبادرة رئيس البرلمان أيادي أميركية تسعى لخلق جبهة تركية سعودية لمواجهة التغلغل الإيراني المحتمل بعد الرحيل الأميركي نهاية العام، وان تحركات رئيس البرلمان لم تأت من رغبات شخصية لولا وجود موافقة لإدارة واشنطن عليها، أما عن اعتراضات دولة القانون على خطوات النجيفي فلا تعدو كونها وجهة نظر حزبية تحاول إفشال أي مشروع جديد من الممكن أن يحسب للكتلة المنافسة لها لاسيما وان النجيفي يعد ابرز قيادات القائمة العراقية وبالرغم من قربه من دولة القانون والحزب الحاكم يبقى منافسا له في المرحلة المقبلة التي ستشهد عددا من الاستحقاقات السياسية.

أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد حميد فاضل يصف مهمة النجيفي بالصعبة في التوفيق بين توجهات الدول الإقليمية المختلفة، وتابع في حديثه لـ"المدى"، "ليس الغرض من خطوة رئيس البرلمان الاجتماع لأن ذلك الأمر تحقق في العراق بين واشنطن وطهران للتوفيق بين مصالحهما ولكنه فشل".

إن المسألة قد تبدو شائكة في جمع الرياض وطهران على طاولة حوار واحدة، لكن الأمر يزداد تعقيدا وحسب، فاضل، إذا ما أضيفت أنقرة كطرف ثالث لهذه المعادلة، وأوضح "في هذه الحالة سيكون من المتعذر جدا الوصول الى حلول منصفة للعراقيين، لافتقار بغداد وسائل ضغط على هذه الدول التي تمتلك أوراق لعب قوية داخل البلاد"، ويبدو ان فاضل يشير هنا إلى الأطراف السياسية العراقية الحليفة لها فضلا عن المجموعات المسلحة المدعومة من الجوار.

ان مبادرة النجيفي لا تتعلق بالجهود الشخصية له وفق ما يراه فاضل، والذي شخص رغبة أميركية لضمان عدم اندفاع إيران كثيرا بعد الانسحاب الأميركي من العراق.

وفي ظل المواقف المتعارضة والصعوبات التي تواجه النجيفي في مبادرته التي إذا ما صح رأي المراقبون فأنها برغبة أميركية، فأن واشنطن فتحت مع الجانب الإيراني ساحة لعب جديدة باستخدامها السعودية والأتراك كورقة ضغط وتحاول جمعهم تحت مظلمة النجيفي في بغداد، ولا يعرف مدى نجاح الادارة الأميركية في كسب هذه الجولة، وبيّن أستاذ العلوم السياسية "لا اعقد أن الولايات المتحدة ستخسر هذه الجولة مع طهران لان الصراع بين السياستين الإيرانية والأميركية تنتشر في اكثر من ميدان، وان العراق يعد الاهم. وان اوراق الضغط التي تمارسها قد تعد ناجحة بتشكيلها جبهة قوية وان الخيارات مطروحة امام واشنطن اذا ما لم تنجح في هذه الجولة وان خسارتها لا يعني ان فشلت في تحقيق رغباتها".

وعن المواقف السلبية لدولة القانون على مبادرة النجيفي يذهب فاضل الى ان الائتلاف يعاين لها من منظار حزبي لانها محسوبة على القائمة الاخرى المنافسة للكتلة التي يقودها المالكي وبالتالي فأنه يحاول باي طريقة عدم إنجاحها ولو بالطرق الدبلوماسية".

كتابة على الحيطان

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

التسقيط السياسي

لست مدافعا عن النائب سليم الجبوري ، بل انني من اشد المتحمسين لان يعطي ساستنا المثال المقنع لامتثالهم للقوانين التي شرّعوها بانفسهم . وهذا موقف لا يقلل من شأنهم السياسي ، بل يزيدنا قناعة بانهم فعلا ينوون بناء دولة القانون الذي لا يعلى عليه ، لا شخص ولا مؤسسة ولا اسم ، ولا يمثل هدرا لكرامتهم ولا يشكل انتقاصا من هيبتهم الاجتماعية . لقد امتثل الرئيس الاميركي الاسبق كلينتون لاستدعاء القضاء بتهمة التحرش الجنسي وجلس مسالما طائعا امام ضابط التحقيق الذي كان يستجوبه دون ان يأخذ بالحسبان انه رئيس دولته ، وكذلك فعل رئيس وزراء اسرائيلي ، اولبرايت على ما اذكر ، فقد امتثل لاستدعاء القضاء بتهمة استغلال النفوذ والحصول على شقة اقل من سعرها المفترض في سوق العقارات ، والأمثلة كثيرة في دول تعتمد القانون معيارا وحيدا في علاقتها مع المواطنين بغض النظر عن الاسم والمركز .

وما دمنا نحن من دعاة تأسيس دولة القانون فعلينا ان نساوي الناس في حكمه والا نكون انتقائيين في التعامل مع القانون ، فهو يطبق على "س" فيما يكون " ع" بكامل التغطية السياسية . نحن نسأل هنا هل النائب سليم الجبوري وحده الذي تدور حوله الشبهات بتهم الارهاب ، ألم يعترف رئيس الوزراء أكثر من مرّة انه يعرف نوابا في البرلمان لهم علاقة بالارهاب ، ألم يشر رئيس الوزراء الى ارهابيين في احد اجتماعات البرلمان السابقة ؟ ألم يعترف أكثر من مسؤول تنفيذي أن بين المسؤولين في الحكومة من له علاقة بقضايا القتل على الهوية ؟ ألم يخرج الكثير من المتهمين بقضايا الارهاب من المعتقلات والسجون بسبب ترضيات سياسية ؟ وهل كانت القضية ستتحرك ضد الجبوري لو ان كتلته قوية كما كانت في الدورة الانتخابية السابقة ؟ ألم يكن أكثر من نائب في متناول الشرطة والقضاء ومع ذلك ترك حرا طليقا لاسباب مجهولة ؟

اسئلة كثيرة من هذا النوع تعيد نفسها وسط ممارسات انتقائية فريدة من نوعها لا تعبر عن الرغبة في بناء دولة قائمة على اساس القانون والجميع فيها يعاملون كأسنان المشط !

ان التسقيط السياسي سمة من سمات عمليتنا السياسية الذاهبة الى المجهول ، ولاعادة الرشد اليها ينبغي الاحتكام الى معايير اخلاقية وقانونية ترسل للآخرين رسائل واضحة ان لا احد فوق القانون وان الألاعيب السياسية يتوجب ان تبقى في خانة المنافسات الشريفة المنضوية تحت يافطة القانون وحده .

لا ادري ان كان الجبوري بريئا ام لا لكن المطلوب منه ان يذهب الى ساحة القضاء قويا ، معطيا الدليل المقنع على ايمانه بشعاراته نفسها الداعية الى الاحتكام الى القانون وليس غيره ، وان يكشف كل الاوراق التي تدين الآخرين ، اي آخرين ، بالمساهمة في مذبحة الشعب العراقي وان لا يثنيه عن عزمه شيء . لست في معرض النصيحة لسياسي وبرلماني ، لكننا نريد ان نرى بام اعيننا ان الشعارات التي ترفع يطبقها اصحابها اولا على انفسهم ، وسيجد الجبوري ان اقلامنا معه والخائفون على هذا الوطن معه ، وسيكون الفيصل الاول والأخير في قضيته هي براءته من التهم المنسوبة اليه .

مع استمرار الخلافات.. حرب العراق تقترب من نهايتها

رئيس الوزراء اللاعب الأكبر في المفاوضات مع الأميركان ويتحمل تبعات ما بعد الرحيل

□ عن : نيويورك تايمز

ذكر مسؤول في البيت الأبيض مؤخرا إن نهاية التدخل الأميركي العسكري في العراق ستحل قريبا، إذ أن البنتاغون يستعد لسحب القطعات المتبقية في العراق كافة نهاية هذا العام، وأضاف قائلا "سيبقى مئتا مقاتل فقط لحماية السفارة الأميركية، أما الباقون من رجالنا ونسائنا الأبطال فسيعودون إلى الوطن للاحتفال بفجر عام جديد". انتشرت هذه الحكاية في نهاية الأسبوع وهي لا تشكل مفاجأة حيث سبق أن وقع الرئيس السابق جورج دبليو بوش اتفاقية وضع القوات مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي.

عندما سلّم بوش منصبه إلى الرئيس باراك أوباما بعد توقيع هذه الاتفاقية بحوالي الشهر، كان لأميركا ما يقارب المئة وخمسين ألف مقاتل في العراق. لقد ضرب أوباما عصفورين بحجر واحد احدهما فرضته اتفاقية وضع القوات والآخر فرضه هو على نفسه. حيث تشير الاتفاقية إلى سحب القوات الأميركية كافة من المدن العراقية، ثم قام أوباما بسحب حوالي مئة ألف مقاتل وفق جدول خاص به وترك اكثر من أربعين ألف مقاتل في العراق. كل هذه القوات المتبقية سيتم سحبها خلال شهرين او اكثر قليلا وإعادتها إلى أميركا.

من الطبيعي ألا يكون الجميع سعداء بذلك. فالبنتاغون يرغب فعلا بإبقاء بعض الجنود لفترة أطول –حيث اقترح إبقاء أكثر من عشرة آلاف مقاتل بعد موعد الانسحاب المقرر. وكان البيت الأبيض يحاول إبقاء قوة معتدلة العدد –ثلاثة آلاف–. إلا ان ما لا تدركه وسائل الإعلام الأميركية هو الحقيقة التي مفادها ان هذا القرار ليس قرارنا، بل هو قرار الحكومة العراقية، وان كل الدلائل تشير الى ان العراقيين قد اتخذوا قرارهم: وهو سحب القوات الأميركية كافة كما تم الاتفاق عليه والتخطيط له.

أميركا تحتاج دائما إلى اتفاقيات رسمية لإبقاء قواتها في البلدان الصديقة. هذه الاتفاقيات تغطي كل أنواع التفاصيل إلا أن الجزء الأساسي في اتفاقية وضع القوات في العراق هو أن تكون القوات الأميركية محصنة من القانون المحلي. أي بكلمات أخرى لا يمكن جرجرة الجنود الأميركان إلى محكمة عراقية. هذه هي النقطة التي يتمسك بها العراقيون وهي السبب في عدم توقيعهم اتفاقية (وضع قوات) جديدة تسمح ببقاء بعض القوات لفترة أطول بعد نهاية العام. أو ربما يكون ذلك عذرا مقنعا لإخراج القوات الأميركية من بلادهم. معظم وسائل الإعلام الأميركية التي كتبت عن موضوع إبقاء القوات قد ركزت على السياسة بين البيت الأبيض والبنتاغون او بين البيت الأبيض والكونغرس او حتى بين الأحزاب السياسية الأميركية. من الخطأ التركيز على هذه المسألة السياسية. السياسة الحقيقية التي تقرر النتيجة هي السياسة العراقية، إذ يجب ألا ننسى أن الحكومة العراقية هي التي تقرر هذه المسألة و ليس الأميركان.

في الانتخابات الأخيرة كان رئيس الوزراء نوري المالكي قريبا من الفوز، حيث تقاسم اكبر طرفين سياسيين الأصوات فيما بينهما لكن لم يحصل أي منهما على ما يكفي من السلطة لتشكيل حكومة. لذا قام المالكي بإقناع الصدريين للانضمام إليه وتمكن من الاحتفاظ بالمنصب. إلا أن الصدريين متزمتون في مسألة إبقاء القوات الأميركية، لذا فأنهم لن يدعموا أية اتفاقية جديدة، مما سيترك المالكي بلا دعم سياسي حتى للتفاوض بشأن تمديد بقاء القوات الأميركية، وهذا هو الوضع السائد الآن. البيت الأبيض والبنتاغون يحاولان منذ فترة الضغط على المالكي من اجل تمرير نوع من الاتفاق – يعرض البيت الأبيض إبقاء ثلاثة آلاف مقاتل كحيلة لجعل الفكرة أكثر قبولا لدى العراقيين–.

في الحقيقة ان تسريب اخبار عن ان البنتاغون يستعد لسحب كافة القطعات ربما تكون وسيلة للضغط على المالكي ايضا " اذا لم تتصرف فاننا لن نبقى قريبين لفترة اطول".

كل ما يستطيع الاميركان فعله في هذا الوقت هو التوسل بالعراقيين لكي يتوحدوا ويتفقوا ويضعوا خلافاتهم جانبا وان يقوموا بما يريدهم الاميركان ان يقوموا به.

سيواجه العراق مشاكل خطيرة إذا ما انسحبت القوات الأميركية كافة خلال أشهر قليلة. فمازالت هناك الكراهية الطائفية والعرقية التي تكمن تحت السطح. وان القوات الجوية والبحرية العراقية لا تزال هشة ويمكن للعراقيين الاستفادة من مساعدتنا التقنية. إلا أن الرمزية لها تأثير كبير على العراقيين بحيث تمنعهم من النظر في هذه المسألة، حيث احتللنا بلدهم لمدة أكثر من ثماني سنوات وهم مستعدون اليوم لرؤيتنا نغادر، وهذا شيء طبيعي إذ كيف سنشعر نحن الاميركان اذا ما احتلت قوات اجنبية بلدنا؟ من المؤكد اننا نريد رؤيتهم يرحلون، أليس كذلك؟

ستبحث وسائل الإعلام الأميركية عن مواضيع سياسية اميركية مألوفة في قصة اعادة القوات الى الوطن. فاولئك الذين يطالبون بابقاء القوات سينتقدون الرئيس اوباما لعدم القيام بذلك رغم ان موعد الانسحاب يعود للرئيس بوش. و سيحاول الجمهوريون ان يجعلوا من ذلك قضية سياسية خاصة اذا ما اندلع العنف في العراق بعد الانسحاب، و لن يترددوا في القول "انظروا، لقد اخبرناكم باننا نحتاج الى البقاء لفترة أطول". أما الديمقراطيون فانهم سيمنحون اوباما المصداقية لإنهائه واحدة من حروب اميركا كما وعد في حملته الانتخابية.

الا ان الرجل الذي يستحق المصداقية الحقيقية (أو اللوم) في توقيت الخروج الأميركي من العراق هو ليس بوش او اوباما وإنما هو رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي. حيث كان المالكي اقوى اللاعبين في هذه المفاوضات الدبلوماسية منذ البداية. و يمكن لمعارضي الحرب في اميركا أن يشكروا المالكي لإنهائه الحرب حسب الجدول المقرر، كما يمكن للمحافظين الجدد وغيرهم من صقور الحرب أن يلقوا باللوم عليه أيضا.

ان السياسة في العراق هي التي ستحدد النتيجة النهائية مهما كانت سياسة اميركا، لأن توقيت انهاء حرب العراق ليس بيد الأميركان وانما الامر يعود للحكومة السيادية في العراق، و قد أوضح العراقيون بما لا يدع مجالا للشك بان الأميركان غير مرحب بهم بعد بداية العام الجديد.

لقد انتهى المشروع الأميركي المكلف، ولم يعد هناك ما يفعلونه تجاه تغيير جدول الانسحاب، فنهاية الحرب تلوح في الأفق.

■ ترجمة (المدى)

اعلام

◆ برواري: اجتماع للوفد الكردستاني قبل بغداد

قال مستشار رئيس الوزراء لشؤون إقليم كردستان عادل برواري، إن الوفد الكردستاني الحكومي سيصل بغداد خلال الأيام الثلاثة القادمة وأضاف برواري: أن اجتماعاً سياسيا حكوميا، سيعقد للقوى الكردستانية في مصيف صلاح الدين لوضع الخطوط الأساسية للحوار، مشيرا إلى أن رئيس حكومة إقليم كردستان برهم صالح سيطرح على المالكي جميع القضايا المتفق عليها الخاص بالإقليم، وسيستمع إلى الحلول التي سيقدمها المالكي.

◆ المرعبي: الوقت غير ملائم لتعديل الدستور

كشف حسين المرعبي، النائب عن التحالف الوطني، أن تغيير الدستور في أجواء سياسية غير مناسبة كالأجواء التي موجودة الآن سيؤدي إلى وجود مشاكل وأزمات مستقبلية تعود بالضرر على العراق.وقال المرعبي: انه لا يؤيد تغيير أو تعديل الدستور في جو من المشاكل السياسية الحاصلة في الوقت الحالي، مشيراً إلى أن مثل هذا التغيير أو التعديل سيؤدي إلى مشاكل وأزمات مستقبلية تعود بالضرر على المصالح العلي اللعراق.

◆ الأعرجي: السجون لا تطبق حقوق الإنسان

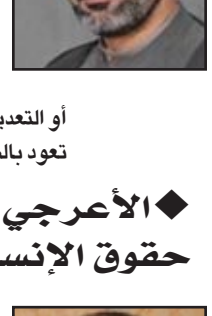

أكد عضو لجنة حقوق الإنسان زهير الاعرجي أن جميع السجون لا تطبق عليها معايير حقوق الإنسان.

وقال الأعرجي إن "اللجنة قامت بزيارات عديدة إلى السجون التابعة لوزارة العدل إضافة إلى السجون العسكرية التابعة لوزارتي الدفاع والداخلية ولم تجد أي تطبيق لمعايير حقوق الإنسان في جميع تلك السجون"، مضيفا أن "اللجنة تلقت الكثير من شكاوى السجناء منها صعوبة لقائهم بذويهم".